الأنباء
الخميس 14 يونيو 2012

استفسر عن صحة عمل أمين عام الجامعة في المركز الإقليمي

شخير يسأل عن طائرات «الكويتية» العاملة والمؤجرة وتقارير الرقابة المالية في الجامعة وموظفي كلية العمارة

د.خالد شخير

وجه النائب د.خالد شخير عددا من الاسئلة لعدة وزراء جاء اولها لوزير المواصلات م.سالم الاذينة جاء فيه: نمى الى علمي ان هناك طائرة تابعة للخطوط الجوية الكويتية موجودة في مطار «الملك خالد» في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية منذ عام 1999، ما مدى صحة هذه المعلومة؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى افادتي وتزويدي بما يلي:

● ما نوع هذه الطائرة؟
● ما سبب وقوفها كل هذه السنوات في مطار «الملك خالد»؟
● ما التكلفة التي تدفعها المؤسسة على هذه الطائرة من أرضية وصيانة وخلافه؟
● هل هناك طائرات اخرى تابعة للمؤسسة موجودة بشكل دائم في مطار «الملك خالد» أو أي مطارات أخرى؟
● كم عدد الطائرات التابعة لأسطول الخطوط الجوية الكويتية الداخل في الخدمة؟
● كم عدد الطائرات المؤجرة الداخلة في الخدمة منذ عام 1999 وحتى الآن؟

كما وجه شخير سؤالا لوزير التربية والتعليم العالي د.نايف الحجرف جاء فيه:

● ما الاجراءات التفصيلية التي تم اتخاذها بشأن المخالفات التي احتوى عليها تقرير الرقابة المالية المسبقة عن السنة المالية 2011/2010 لجامعة الكويت الذي صدر بتاريخ 2011/6/20 والذي تم ارساله لجامعة الكويت بتاريخ 2011/6/29؟
● هل تمت معالجة المخالفات الموجودة بالتقرير؟
● يرجى تزويدي بنسخة من التقرير المذكور اعلاه.

وسأل النائب شخير وزير التربية والتعليم العالي عما يلي:

اجتمعت بتاريخ 2011/11/28 و2012/3/7 لجنة التعيينات بالجامعات لاختيار موظفين لكلية العمارة وكلية العلوم وهندسة الحاسوب، وعليه نرجو موافاتي وتزويدي بالتالي:

● ما المعايير التي تم على اساسها اختيار اللجنة للموظفين؟
● كشف باسماء اعضاء اللجنة ومسمياتهم ومؤهلاتهم.
● هل تم الاعلام عن الوظاف المطلوبة تنفيذا لقرار مجلس الخدمة المدنية رقم 6 لسنة 2006؟ اذا كانت الاجابة بنعم اين تم هذا الاعلان؟ مع تزويدي بنسخة من هذا الاعلان.
● هل الموظفون الذين تم اختيارهم من اللجنة مستوفون لشروط شغل الوظائف الاشرافية من حيث المؤهل او سنوات الخبرة مقارنة بنظرائهم الموظفين في نفس المجال؟ اذا كانت الاجابة بنعم يرجى تزويدي بالسيرة الذاتية والمؤهلات الدراسية للموظفين الذين تم اختيارهم من قبل اللجنة.
● ورد اليكم كتاب من نقابة العاملين بالجامعة بتاريخ 2012/4/2 برقم وارد «537» ما الاجراءات المتخذة بشأن هذا الكتاب؟

كما سأل شخير الحجرف ايضا: نمى الى علمنا ان الامين العام لجامعة الكويت التحق بالعمل لدى «المركز الاقليمي» بوظيفة مدير للمركز وذلك دون ان يحصل على موافقة الجهات الرسمية على الجمع بين الوظيفتين، وفور عمله لدى هذا المركز قام بابرام عقد مع الجامعة لصالح المركز لتنفيذ اعمال تقوم بها جهات اخرى واثناء سريان عقودها مما كلف الجامعة اموالا كبيرة دون حاجة لذلك، وهذا يمثل اهدارا للمال العام وتربحا من قبل الامين العام حيث انه يحصل على راتب من المركز الاقليمي وحصل له على منفعة من الجامعة مستغلا في ذلك وظيفته العامة.

● ما مدى صحة هذه المعلومة؟ واذا كانت صحيحة، فما الاجراءات القانونية التي تم اتخاذها بشان هذه المخالفات؟ يرجى تزويدي باجابة تفصيلية.
● يرجى تزويدي بنسخة من جميع العقود التي تم توقيعها من قبل الأمين العام للجامعة مع جميع الجهات والشركات مع بيان قيمة تلك العقود وطبيعتها.
● يرجى تزويدي بكشف باسماء جميع القياديين بجامعة الكويت الذين يشتغلون بوظائف أخرى؟

لاري ونواب يعدلون قانون إنشاء المحكمة الكلية لنظر المنازعات الإدارية

تقدم النائب احمد حاجي لاري مع مجموعة من زملائه اعضاء المجلس باقتراح بقانون لتعديل البند الخامس من المادة الاولى من المرسوم بالقانون رقم 20 لسنة 1981 بانشاء دائرة بالمحكمة الكلية لنظر المنازعات الادارية مشفوعا بمذكرته الايضاحية، ونص القانون على استبدال البند الخامس من المرسوم بقانون ليصبح «الطلبات التي يقدمها الافراد او الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية.

وجاء في المذكرة الايضاحية انها لما كانت المادة 69 من الدستور تنص على ان ينظم القانون الفصل في الخصومات الادارية بواسطة غرفة او محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الاداري شاملا ولاية الالغاء وولاية التعويض بالنسبة الى القرارات الادارية المخالفة للقانون، والتي وبناء عليه انشئت دائرة بالمحكمة الكلية للنظر في المنازعات الادارية والتي نصت الفقرة الخامسة لمادته الاولى للقانون المنظم لها على «الطلبات التي يقدمها الافراد او الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية عدا القرارات الصادرة في شأن مسائل الجنسية واقامة وابعاد غير الكويتيين، ودور العبادة من ولاية تلك المحكمة بالنسبة لالغاء هذه القرارات».

وبذلك فقد اضفت تلك الفقرة على هذه القرارات نوعا من الحصانة بحيث لا يمكن للافراد او الهيئات الطعن فيها امام القضاء ولو كان قد وقع عليهم الضرر على الرغم من ان حق التقاضي مكفول بنص المادة 166 من الدستور.

وبسبب ان هذا الحظر يتعارض تماما مع حق اساسي وهو حق التقاضي الذي اكدته المادة 166 من الدستور التي تنص على ان (حق التقاضي مكفول للناس) ويعني هنا جميع من هم في حاجة الى حماية القضاء، سواء كانوا مواطنين او اجانب وأيا كانت مراكزهم القانونية، وأيا كان محل القرار المراد التظلم او الاعتراض منه، اذ لا يجوز منع الفرد من اللجوء الى قاضيه الطبيعي، ولما كانت الدائرة الادارية تختص بنظر جميع الخصومات التي ترفع اليها، فيما عدا تلك التي تسمى (اعمال السيادة) التي لا يختص بنظرها لذا تقدمت بذلك التعديل باقتراح بقانون ليكون نصه النهائي «الطلبات التي يقدمها الافراد او الهيئات بالغاء القرارات الادارية النهائية» وذلك لكي يرفع الحصانة عن تلك القرارات الادارية فيما نص عليه من حظر الطعن بالالغاء او التعويض في القرارات الادارية الصادرة في شأن الجنسية واقامة وابعاد غير الكويتيين، ودور العبادة لكي يكون القضاء مختصا للنظر هذه المسائل.

احمد لاري

إطلاق اسم المجبر محمد عبدالعالي العتيبي على مستشفى الرازي

..ويقترح إنشاء مركز خدمة مواطن في الفحيحيل

قدم النائب د.خالد شخير عددا من الاقتراحات برغبة جاء اولها نظرا للدور الكبير لمركز خدمة المواطن في تقليل عدد الادارات التي يحتاج المواطن للمرور عبرها، لتنفيذ معاملاته واختصارا للوقت وتوفيرها من تكلفة انتقاله عبر الادارات وتخفيضا من التعقيدات التي يمر بها المواطن عند تنفيذ معاملاته. نص الاقتراح: «انشاء مركز لخدمة مواطن في منطقة (الفحيحيل)». وجاء في اقتراحه الثاني تعتبر الرعاية الصحية احدى الخدمات التي تقدمها الدولة وملزمة بها نحو المواطن والمقيم ويجب على وزارة الصحة رعاية المواطنين والمقيمين في كل الاوقات، والمستوصفات تقدم الكثير من الخدمات لاهالي المناطق السكنية الا ان بعض المستوصفات ليست كاملة فهي تفتقر الى سيارات الاسعاف كما ان ساعات العمل ليست كافية. نص الاقتراح: «فتح المستوصفات في جميع مناطق الكويت على مدى 24 ساعة وايام العطلات الرسمية وفي جميع التخصصات الطبية وتوفير سيارة اسعاف للحالات الضرورية».

وورد في اقتراحه الاخير: نظرا لمكانة المرحوم باذن الله تعالى والد الجميع (المجبر محمد عبدالعالي العتيبي) عند جميع الكويتيين والذي نفع بعلمه الناس داخل الكويت وخارجها ونظرا لمنزلته الكبيرة والتي اجمع عليها الناس نظرا لنفعه وعلمه يرحمه الله، فكان واجب علينا تخليد اسم هذا الفقيد الكبير بإطلاق اسمه على احد المستشفيات الرئيسية المتخصصة فيما كان الفقيد بارعا في مزاولته لمعالجة الناس.

لذا فانني اتقدم بالاقتراح التالي: «يطلق اسم (المجبر محمد عبدالعالي العتيبي) على مستشفى (الرازي) بمنطقة الصباح الصحية».

الصيفي: «الرجيب» آثر الاستقالة لعلمه بعدم قدرته على الإجابة عن محاور الاستجواب

تمنى النائب الصيفي الصيفي حياة سعيدة لوزير الشؤون الفريق أول أحمد الرجيب على المستوى الشخصي بعد أن آثر الاستقالة، والسلامة ولم يقبل بالمواجهة، مشيرا إلى الدليل لمحاور الاستجواب المقدم من قبله بأنها مستحقة وهو يعرف بأنه لن يستطيع الإجابة على تلك المحاور. ووجه الصيفي حديثه للرجيب بقوله: نحتاج الى توحيد صفوف أبناء الكويت وتعزيز الوحدة الوطنية، فجميعنا كويتيون.

وأشار الصيفي الى انه منذ تأسيس الكويت ضحى أبناء الوطن من القبائل والحاضرة، والشيعة والسنة ولا نسمح لهذا الفكر المتطرف والنفّس غير الطيب والخبيث أن يفرق أبناء الوطن الواحد.

وطالب الصيفي بإعادة النظر في القرارات التي اتخذها الرجيب وكانت محاباة لبعض النواب لمعرفته بالاستجواب الذي سيقدم له، داعيا وزير الشؤون بالوكالة الى إلغاء هذه القرارات والعودة لمكتب الوزير في مجمع الوزارات لاستقبال المواطنين.

وفيما يتعلق باستقالة الحكومة أو التعديل الوزاري قال الصيفي: الأمر متروك لرئيس الوزراء، وبخصوص مشاركة الأغلبية يجب أن يكون من داخل المجلس وليس عن طريق كتلة، ويرشح شخص من خارج البرلمان ليكون أحد أعضاء الحكومة، لافتا إلى أن من يريد التعاون مع الحكومة ويمثل برنامجه، فعليه أن يشارك كنائب وليس كممثل للنواب من خارج البرلمان.

أما بخصوص العدد المطلوب فقال: أيا كان ذلك، فسيكون لتحقيق التجانس والتعاون ويجب ألا يقل عن 6 أعضاء إن لم يكن 9 أعضاء.

الصيفي الصيفي

المساءلة ستبقى قائمة في محاورها الخمسة

العدساني: على وزير الشؤون الجديد أخذ استجوابي على محمل الجد

رياض العدساني

دعا النائب رياض العدساني الوزير الجديد لوزارة الشؤون والعمل الاجتماعي الاخذ بمحاور استجوابه على محمل الجد للقضاء على تجارة الاقامات واصلاح الملف الرياضي، ومراقبة غلاء الاسعار في التعاونيات ووقف التداول بالسلع المغشوشة، مطالبا في الوقت نفسه وزير التجارة بتكثيف الرقابة على رفع الاسعار قبل شهر رمضان.

وقال النائب رياض العدساني ان استجواب وزير الشؤون سيظل قائما ونطلب من الوزير الجديد ان يأخذ جميع محاور الاستجواب على محمل الجد، مشيرا الى خمسة محاور ملحة الاول منها يخص قضية الايتام في قضية انسانية بحتة، مضيفا ان هناك صناديق خيرية المفروض منها صرف الاموال على تلك الايتام وودائع بنكية لحسابهم، موضحا ان ما يحصل في الوزارة ان الفوائد البنكية لتلك الودائع تذهب الى الصندوق الخيري في مخالفة استنادا إلى تقرير ديوان المحاسبة كان من المفترض ان يستفيد منها الايتام.

واشار العدساني في تصريح صحافي امس إلى ان المحور الثاني قضية تجار الاقامات، مؤكدا ان الوزير المستقيل احمد الرجيب لم يذكر ان هناك 28 الف شركة وهمية و500 الف فوق الحاجة، قائلا: لو نفترض وجود 20 عاملا في كل شركة وهمية لوجدنا ان هناك 500 الف عامل، متسائلا: كيف ستكون معيشتهم؟

وتابع ان هذا الامر يساهم في عمل تلك العمالة بالمحرمات وكسر القانون، مطالبا وزارة الشؤون بفتح هذا الملف على مصراعيه، داعيا الوزير الجديد الى مراقبة هذا الملف عن كثب، قائلا: هل يعقل اليوم المتاجرة بالانسان؟

واكد على اعطاء وزير الشؤون السابق اكثر من 45 شركة وهمية لمراقبتها لمتاجرتها بالاقامات، مضيفا: لكن اتضح بتصريح منه ان هناك تجار اقامات فعلا في تلك الشركات ولكن لم يتخذ اجراء سوى تقديم استقالته، مجددا مطالبة الوزير الجديد بأخذ هذا الملف بمحمل الجد بالتنسيق مع رجال الداخلية حتى القضاء عليها. واضاف ان المحور الثالث يخص الشأن الرياضي، فبعد رفع علم الكويت في كأس العالم ومرور لثلاثين سنة ينكس العلم لرفع العلم الاولمبي، مؤكدا عدم قبول الغيورين على الوطن بهذه النتيجة، مشيرا الى المطالبة باصلاح ستاد جابر الدولي الذي يعد حلم كل مواطن يطمح إلى ملعب دولي في الكويت. ولفت الى وجود «شرخ» في اعمدة الستاد، مضيفا: لو ان الجمهور ملأ الملعب فستكون هناك كارثة، مؤكدا على تزويد الوزير السابق بكل المستندات التي تثبت «شرخ» الاعمدة والاهمال في الملعب.

وفيما يخص قضية غلاء الاسعار، قال ان اتحاد الجمعيات التعاونية الذي يشرف على الشركات اعطاهم صك البراءة برفع الاسعار على المستهلكين، مشيرا الى ان الاسعار في ارتفاع سنة بعد سنة من الشركات التي تتحجج بارتفاع سعر النفط، لافتا الى ان سعر النفط في انخفاض ويفترض بها ان تخفض الشركات اسعارها.

ودعا الوزير الجديد لمراقبة اداء اتحاد الجمعيات وسلعها قائلا: هناك سلع مغشوشة يفترض وقف التداول بها لاجل صحة الناس.

وطالب وزير التجارة بتكثيف الحملات التفتيشية وعدم الاكتفاء بـ 270 مفتشا من قبل الوزارة لمراقبة الجمعيات التعاونية وتجار الجملة والاسواق والمجمعات، مشددا على تفعيل قانون كسر الاحتكار لاعطاء الفرصة للشباب والشابات لممارسة التجارة، قائلا: لا يمكن ان نقول ان الاقتصاد الكويتي حر في ظل الاحتكار.

وتابع: اننا نلاحظ ارتفاع اسعار اللحوم والسكر قبل شهر رمضان، معربا عن اسفه لتأثير ذلك سلبا على المواطن والوافد واصحاب التدخل البسيط، مؤكدا على عدم القبول بأن تسترزق تلك الشركات من جيوب الناس.

«المنبر»: نطالب النواب بتهدئة الاحتقان في المجلس والتوجه لإقرار القوانين والمشاريع

عبّر المنبر الديموقراطي الكويتي عن شديد قلقه لما تمر به الكويت من ظروف دقيقة ناتجة عن أزمات سياسية تتزايد بمرور الوقت بسبب ضعف الأداء التاريخي والمتراكم للسلطة التنفيذية مصحوبة بخيبة من الأمل بأداء السلطة التشريعية، وقال «المنبر» في بيان صحافي ان الوضع بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى إصلاح النهج السياسي، الذي لا يبدو أن القيمين عليه من حكومة ونواب يدركون خطورة وجدية الوضع الذي نمر به وانعكاسات الظروف الخطرة الناجمة عن الانسداد السياسي المتزايد الذي يؤدي بنهاية المطاف إلى فقدان ثقة المواطن بأجهزة الدولة التنفيذية والرقابية والتشريعية. وأضاف البيان: «ومع تزايد التحديات التي تواجه الكويت، وخاصة بما يحيط بنا إقليميا من خطورة، إلا ان هناك أطرافا لا تتوانى في سبيل تحقيق مصالحها وإثبات وجودها عن طريق إفشاء أجواء الطائفية والعنصرية البغيضة مضيفة ذلك إلى رصيدها الكبير من الفشل في بناء دولة مدنية يتحقق فيها الحد الأدنى من الخدمات التي تلبي الحاجات الأساسية وتحافظ على الكرامة الإنسانية لشعب في دولة كل ثرواته بيد حكومة ومجلس غير مدركين كيفية إدارتها بالشكل الذي يضمن ديمومة الدولة الاقتصادية والاجتماعية».

وأكد أن الحكومة قد أمعنت بخذلان الشعب حينا بعد حين، ولم يدخل برصيدها ما يذكر من أمجاد طوال كل هذه السنين، وقد كررنا بأكثر من مناسبة أن أزمة الدولة الأساسية هي أزمة إدارة، وعلاجنا يتحدد انطلاقا من مدى التزام النظام (ممثلة بالحكومة) بأحكام الدستور وموقفها المبادر والجاد تجاه قضايا التنمية والتقدم والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، وزاد: «مجددين دعوتنا لإحداث إصلاحات سياسية جدية، تبدأ أساسا بإصلاح السلطة التنفيذية باعتبارها المدخل لأي إصلاحات أخرى، بحيث تكون هناك حكومة ذات رؤية تنموية معبرة عن أوسع المصالح الوطنية والاجتماعية، حكومة قادرة على أن تتخذ قرارات جريئة تصب بمصلحة الوطن والمواطن ولبعد مستدام، وأن تتشكل على أساس مراعاة أحكام الدستور وأن تقدم برنامج عمل واضحا وأن يكون المنصب الوزاري سياسيا وليس منصبا إداريا، تنال فيه الحكومة ثقة مجلس الأمة عند تشكيلها، مع إلغاء أي احتكار للمناصب الرئيسية فيها، وصولا إلى إعمال مبدأ التداول الديموقراطي للسلطة».

وشدد المنبر الديموقراطي الكويتي على أهمية العمل البرلماني كمؤسسة دستورية تشريعية ورقابية، إلا اننا لا نستطيع أن نتجاهل العقبات التي تعوق العمل البرلماني مؤخرا، واستطرد «فبالرغم من الشرعية التي منحها المواطنون في صناديق الاقتراع واختيارهم للأغلبية النيابية، إلا انها وللأسف لم تف وتترجم برنامجها الانتخابي الذي قدمته للشعب، فهي بين الغرق بصغائر الأمور الخلافية وقوانين ردود الفعل التي لا تتمتع ببعد نظر، إلى الانتقام الشخصي وتصفية الحسابات مما أدى إلى ضياع البوصلة وجعل المؤسسة الدستورية تضيع البصر والبصيرة، كما لا نخلي طرف الأقلية البرلمانية من اللوم فبدلا من التشريع والرقابة الموضوعية انشغلت وأشغلت العمل السياسي باستجوابات وممارسات عليها اكثر من علامة استفهام، حيث لا يخفى على المتمعن بالوضع السياسي أن يشاهد مع سبق الإصرار والترصد تدخل أطراف من الأسرة في الساحة السياسية وخوض معارك سياسية مدمرة للوطن ولمقدراته للحفاظ على وضعها داخل بقعة الضوء».

وزاد «إن المنبر الديموقراطي الكويتي يدعو إلى استنهاض القوى الوطنية الديموقراطية والعناصر الحية، لتنشيط عملها ووضع «برامج لتحركاتها» وتنسيق جهودها لأن تتلاءم التشريعات والقوانين مع نص الدستور وروحه وأن تنسجم مع متطلبات التنمية والتقدم والتطور الديموقراطي والعدالة الاجتماعية، وأن تسد الثغرات القانونية التي كشفتها الحياة والممارسة وأن يتم تطوير التشريعات والقوانين وتعديلها، كما يؤكد المنبر الديموقراطي الكويتي مبدأ استقلال القضاء وإصلاحه والالتزام بتنفيذ الأحكام والقوانين وتطبيقها على الجميع وعدم استثناء أحد من الخضوع للقانون مهما كان موقعه ونفوذه، ذلك أن سيادة القانون هي أساس العدالة وأهم المتطلبات الحيوية اللازمة للمجتمع والدولة للسير على طريق التنمية والتقدم والديموقراطية، مؤكدين على ضرورة مكافحة قوى الفساد وتطبيق القانون ووضع إجراءات وتدابير لمنع استغلال النفوذ ومحاربة الاختلاسات والرشاوى، وكشف التجاوزات ومحاولات التطاول على المال العام، مع تعزيز أجهزة الرقابة الدستورية والشعبية».

واختتم المنبر الديموقراطي بيانه مؤكدا «على مد يدنا لنواب الأمة ممن تهمهم مصلحة الكويت، مطالبين الحكماء منهم بتهدئة الاحتقان في المجلس والتوجه الى اقرار القوانين والمشاريع التي تخدم الكويت من إنشاء هيئة مكافحة الفساد وكشف الذمة المالية وتحقيق استقلالية القضاء إداريا وماليا وأن يولوا قضايا الصحة والتعليم والشباب والرياضة اهتماما اكبر، وتطوير البنية التحتية، وامعان النظر بالأزمة المالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي، حيث السعي للاستثمار الأمثل للفوائض المالية، والسعي الجاد لحل المشكلة الاسكانية المتضخمة، واضعين نصب أعينهم مصلحة المواطن واستدامة الوطن، فكل هذا الاحتقان والتأزيم والتصعيد الشخصاني لن يحل أزمات البلد ومن يعيشون

الداهوم: متى صدر قرار تعيين رئيس الشركة الكويتية لنفط الخليج؟

بدر الداهوم

وجه النائب بدر الداهوم حزمة أسئلة لوزير النفط هاني حسين جاء فيها: أرجو التكرم بالإفادة حول الاستفسارات التالية والمرتبطة بالشركة الكويتية لنفط الخليج، وهي كالتالي: متى صدر قرار تعيين رئيس مجلس الادارة للشركة الكويتية لنفط الخليج الأخير؟ ارجو تزويدي بنسخة من القرار.

وحسب المعلوم فإن ايفاد العامل او القيادي في القطاع النفطي يكون اما عن طريق مهمات العمل مثل (مؤتمر ـ معرض ـ كشف ـ فحص معدات ـ زيارة مصانع وغيرها) او دورة تدريبية، يرجى التكرم بتزويدي بجميع مهام العمل او الدورات التدريبية التي قام بها رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للشركة الكويتية لنفط الخليج خلال الفترة من تعيينه في منصبه الحالي وحتى تاريخ اعداد الاجابة على شكل جدول مبين فيه التالي:

نوع الايفاد (مهمة عمل ـ دورة تدريبية).

وفي حال كان الايفاد (مهمة عمل) ارجو توضيح نوع المهمة (معرض ـ مؤتمر ـ زيارة..الخ).

وموضوع المهمة او الدورة مع ذكر الهدف منها.

ومدة الايفاد (عدد الأيام مع بيان التاريخ).

ومكان الايفاد (المدينة او المدن / الدولة او الدول) في حال كانت الرحلة لمكان واحد أو لأكثر من مكان.

والكلفة المالية للإيفاد (رسوم الجهة ـ يومية الموفد).

وأسماء المرافقين ان وجد ومسمياتهم الوظيفية.

وطلب الداهوم تزويده بنفس المطالب المذكورة في البند (2) اعلاه للرئيس السابق لمجلس ادارة الشركة الكويتية لنفط الخليج وخلال فترة ترؤسه السابقة للشركة التي تجاوزت 3 سنوات.

واستكمالا للسؤال (2)، ومن باب المقارنة ايضا، ارجو تزويدي بنفس المطالب المذكورة لكل من السادة: الرئيس التنفيذي، ورؤساء مجلس الادارة للشركات النفطية الأخرى.

وذلك لنفس المدة المذكورة في السؤال (2) وهي من بداية تاريخ القرار الأخير لاعتماد التجديد للسادة الاعضاء المنتدبين في الشركات النفطية.

وتعتبر الشركة الكويتية لنفط الخليج نموذجا مصغرا لشركة نفط الكويت من حيث الاعمال والأهداف، يرجى بيان سبب التفاوت الكبير (ان وجد) في عدد مهمات العمل والدورات التدريبية بين كل من:

رئيس مجلس ادارة الشركة الكويتية لنفط الخليج وشركة نفط الكويت (ان وجد) وهما يرأسان الشركتين من نفس المدة.

وعدد مرات الايفاد للرئيس الحالي للشركة الكويتية لنفط الخليج الذي يرأس الشركة من فترة وجيزة ومقارنة بعدد مرات الايفاد للرئيس السابق للشركة خلال ترؤسها لما يزيد عن 3 سنوات (ان وجد).

ويرجى تزويدي بنسخة مصورة وأخرى الكترونية على قرص مدمج من اللائحة الادارية للشركة الكويتية لنفط الخليج، ولائحة شؤون العاملين ولائحة السلطات المالية.

ثانيا: فيما يخص التعميم الاداري رقم 2012/9 الصادر بتاريخ 2012/5/17 من الشركة الكويتية لنفط الخليج:

تم من خلال هذا التعميم تعديل مسمى «مدير مجموعة عمليات الخفجي المشتركة للشركة الكويتية لنفط الخليج (المكتب الرئيسي) ليصبح «مدير مجموعة تطوير حقول الخفجي» وتم تقليص عدد الفرق ليصبح اثنين بعد ان كان عددها اربعة فرق، علما بأن مدير مجموعة عمليات الخفجي المشتركة للشركة الكويتية لنفط الخليج (المكتب الرئيسي) لايزال في الخدمة حتى تاريخ 2012/7/1. يرجى الافادة عن سبب هذا التخبط الاداري من السيد رئيس مجلس الادارة للشركة الكويتية لنفط الخليج في تعديل مسمى المدير السابق ومنحه لمدير آخر مع تعديل الهيكل الوظيفي له والفرق التابعة له دون تحويل احد المديرين الى مدير مهمات خاصة، وما موقف الشركة ان عدل المدير السابق عن قرار استقالته وعاد لمزاولة مهامه الحالية كمدير كونه لم يتغير مسماه اساسا.

ثالثا: فيما يخص مشروع تطوير حقل الدرة: تم تعديل مسمى قائد فريق المشاريع الاستراتيجية في مجموعة الخفجي المشتركة (المكتب الرئيسي) ليصبح قائد فريق المشاريع والمرافق ارجو الافادة بالتالي:

السيرة الذاتية للقائد المذكور.

ويرجى تزويدي بشرح مفصل عن مشروع تطوير حقل الدرة، مع بيان ميزانيته، وما تم صرفه، وأسماء الشركات الاستشارية المشاركة في المشروع مع السيرة الذاتية لكل شركة حتى ساعة اعداد الاجابة.